المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute

تنمية

الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

إعداد
د. إيهاب مقابله

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والسادس والثلاثون - 2017
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2017

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

المحتويات

مقدمة 6

أولاً: مستويات تقييم الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 8

ثانياً: محددات الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة... 19

ثالثاً: الخلاصة 28

المراجع 29

الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

إعداد : د. إيهاب مقابله

مقدمة

بدأ الاهتمام بسياسة التوظيف الذاتي وبقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يأخذ نمطاً متسارعاً، ولا تكاد تخلو رؤية اقتصادية أو خطة اقتصادية واجتماعية من دور بارز ومهام لهذا القطاع في تحقيق الأهداف التنموية المستهدفة. وقد زاد التركيز والاعتماد على هذا القطاع نتيجة لتنامي التحديات الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من الدول خصوصاً تلك التي تتعلق باختلالات سوق العمل وهيكل الإنتاج، وتدني مستوى الدخل، وتراجع مستوى المعيشة، وضيق القاعدة الإنتاجية، وضعف القدرات التصديرية، وتباطؤ الاستثمار المحلي، وعدم فعالية السياسات الحكومية في العديد من الدول على التقليل من حدة وآثار هذه التحديات والظروف. وقد وصل تركيز العديد من الدول على هذه المشروعات إلى أبعد الحدود لا سيما بعد الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة وحجم الأثر التنموي لهذه المشروعات. لذا، فقد أصبحت المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أهم مرتكزات الخطط والسياسات الاقتصادية في الدول النامية، وبدأ هذا الاهتمام ينعكس على منظومة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الراعية والداعمة والممولة، حيث بدأت العديد من المؤسسات التمويلية وغير التمويلية المعنية بتنمية وتطوير وتمويل هذه المشروعات بالظهور، وبدأت تظهر كذلك تشريعات وقوانين خاصة لرعايتها وتنظيمها ودعم عمليات تأسيسها وتشغيلها وتطويرها، وأصبحت هذه المشروعات المحور الأساسي للكثير من التقارير والفعاليات التنموية المحلية. ولم ينحصر الاهتمام بهذه المشروعات على المستوى المحلي والقُطري، بل أصبحت محط اهتمام العديد من المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية ومحوراً رئيسياً للعديد من التقارير الصادرة عن تلك المؤسسات. وإضافة إلى ما سبق، أصبح هذا القطاع من أبرز مرتكزات استراتيجيات القطاع المالي، ومن أبرز اهتمامات مختلف مؤسسات المجتمع المدني لاسيما تلك التي تتعلق بالريادة وبتمكين الشباب والمرأة. كما أصبح محوراً رئيسياً للعديد من المؤتمرات وورش العمل واجتماعات الخبراء الإقليمية والدولية.

لا تخلو رؤية أو خطة اقتصادية واجتماعية في الدول المتقدمة والنامية من دور بارز للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف التنموية المستهدفة ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر هذه المشروعات أداة فاعلة في دعم جهود التنمية بسبب الأثر التنموي الذي تتركه وعلى كافة المستويات.

ولا يختلف الأثر أو الدور التنموي لهذه المشروعات من حيث أبعاده الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية عنه في المتقدمة، وإن كان حجم وقوة الدور الذي تلعبه هذه المشروعات قد يختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى. ويتجلى دور هذه المشروعات في المساهمة في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا يمكن إنكار أو تجاهل العلاقة الإيجابية بين مؤشرات نمو هذه المشروعات ومؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أضف إلى ذلك، فإن استعراض مراحل تطور بنية اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة يشير إلى أن ما وصلت إليه معظم هذه الدول من نمو وازدهار لم يكن ليتحقق بدون المساهمة الفاعلة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث كانت وما زالت هذه المشروعات أداة تنموية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد؛ أداة تعمل على زيادة الإنتاج الكلي، وخلق فرص العمل، وتعمل كذلك على خلق طاقات إنتاجية جديدة، ورفع إنتاجية العمل، وتحسين المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها ولأسرهم. كما تعمل على زيادة القدرة التصديرية وتحسين الميزان التجاري، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وميزان المدفوعات، والإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية، وينعكس كذلك على مستوى التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد، هذا إضافة إلى دورها في دعم جهود التنمية الاجتماعية بأبعادها المختلفة.

ولا يختلف الأثر أو الدور التنموي للمشروعات من حيث أبعاده الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية عنه في المتقدمة، ولكن حجم وقوة هذا الأثر قد يختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى تبعاً لعوامل داخلية واخرى خارجية.

وانطلاقاً من أبعاد الدور الاقتصادي والاجتماعي لهذه المشروعات، وبعدما بدأت الكثير من الدول بتقييم هذا الدور وحجمه، فقد تعاظم الاهتمام بها، خصوصاً بعدما أثبتته من مرونة وقدرة على التعايش مع مختلف الظروف الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، حيث كانت هذه المشروعات الأقل تأثراً بتبعات الأزمة المالية الأخيرة على الرغم من تبعاتها على البنوك ومؤسسات تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما أثبتت هذه المشروعات كفاءة ونجاحاً في معالجة بعض المشكلات الاقتصادية، وبدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة خصوصاً في مراحل تقلب الأسعار العالمية، وأصبحت آلية مناسبة وفاعلة لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي. وإضافة إلى ما سبق، فإن من أبرز خصائصها أيضاً قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، وانخفاض حجم الاستثمار وتكلفة خلق فرصة عمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة. كما أن هذه المشروعات تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية والإبداعية والابتكارية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرين لتحويل أفكارهم الاستثمارية إلى مشروعات حقيقية، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل. ومؤخراً،

وبسبب تدني مستوى فعالية السياسات الحكومية وأدواتها المختلفة، أصبحت هذه المشروعات الآلية الفاعلة لزيادة معدلات العمل الحر ، وأصبحت أيضاً مقوماً رئيسياً من مقومات نجاح سياسة التوظيف الذاتي التي تثبت نجاحاً بعد نجاح لا سيما في الدول الفقيرة والأكثر فقراً. وعليه، تهدف هذه الورقة إلى استعراض مستويات تقييم الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومحددات هذا الأثر وأبعاده ومؤشراته.

إن تقييم الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبشكل دوري بات ضرورة ملحة حتى يتم استغلال الفرص الكامنة وتجاوز أوجه القصور والوصول إلى أفضل النتائج على المستويين الكلي والجزئي.

أولاً: مستويات تقييم الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يعتقد الكثير من العاملين والمتخصصين في مجال تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أن الأثر أو الدور التنموي لهذه المشروعات يتمثل بالدرجة الأولى بدورها في تقليل البطالة ورفع معدلات التشغيل، وبالدرجة الثانية بدورها في زيادة الإنتاج (حيث أنه في الغالب يتم الحديث عن نسبة مساهمة هذه المشروعات في الإنتاج والتوظيف)، وهذا اعتقاد وفهم خاطئ، حيث أن لهذه المشروعات دور تنموي متعدد الأبعاد ينعكس على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وعلى مختلف المستويات. يبين الشكل رقم (1) مستويات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ويتضح من الشكل أن لهذه المشروعات أثر تنموي على صاحب المشروع والقائمين عليه والعاملين فيه، وعلى أسرهم، وعلى المجتمع المحلي، ومن ثم على الاقتصاد ككل. وتجدر الإشارة إلى وجود ارتباط بين حجم الأثر التنموي على المستويات الأربعة المذكورة. بمعنى آخر، فإن الفائدة والنفع المتحصل من الاستثمار في مجال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لا يقتصر على صاحب المشروع فقط، بل يتعداه إلى أسرته والعاملين في المشروع من أفراد الأسرة على وجه التحديد، كما قد تصل الفائدة إلى أبناء المجتمع المحلي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وأخيراً، ينعكس الأثر التنموي الذي تتركه هذه المشروعات على كل من الفرد والأسرة والمجتمع على مؤشرات الأداء الاقتصاد الكلي، كما سنرى ذلك لاحقاً.

الشكل رقم 1 : مستويات قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية

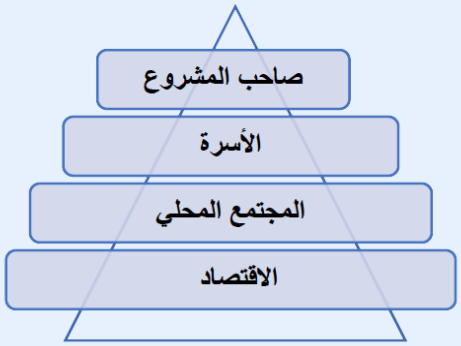

يتعدى الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أصحابها والقائمين عليها ليصل إلى أسرهم وإلى العاملين فيها وأسرهم، وإلى أبناء المجتمع المحلي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مؤشرات الأثر الكلي لهذه المشروعات.

1. الأثر الاقتصادي للمشروع على مستوى صاحب المشروع

تستهدف كافة الجهود الرامية إلى دعم ريادة الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تحقيق النفع والفائدة لرواد الأعمال ولأصحاب هذه المشروعات والقائمين عليها والعاملين فيها، فهذه المشروعات لا تعتبر هدفاً بحد ذاتها، بل أداة تنموية ووسيلة يتم اللجوء إليها لتحقيق العديد من الأهداف التنموي التي تتضمنها الرؤى والخطط الاقتصادية والتي من أهمها: تمكين الشباب والمرأة، وخلق فرص العمل، وتعزيز ثقافة العمل الحر ، ورفع مستوى المعيشة لأصحابها والعاملين فيها، وتقليل مخاطر الفقر. ويلخص الشكل رقم (2) أبرز مؤشرات الأثر الاقتصادي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى صاحب المشروع.

الشكل رقم 2: أبرز أبعاد الأثر التنموي للمشروع على صاحب المشروع

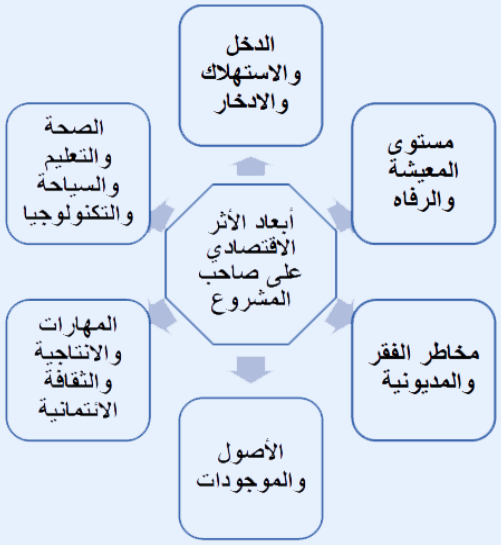

وعلى وجه التفصيل، تشمل مؤشرات قياس الأثر الاقتصادي للمشروع على مستوى صاحبه تلك التي تقيس مساهمة أو دور المشروع في زيادة مستوى دخله، ورفع مستوى مهاراته الإنتاجية والفنية، وبناء قدراته في مجال الإدارة، ورفع مستوى الاستهلاك لديه، وزيادة معدل الإدخار وحجم الودائع، وتوثيق العلاقات التجارية مع مختلف الأطراف، وتحسين السجل الائتماني له لدى البنوك، إضافة إلى آثار اقتصادية أخرى يبينها الجدول رقم (1). ويتضح من الجدول تنوع وتعدد المكاسب والمنافع التي يحصل عليها صاحب المشروع عند ممارسة للعمل لحساب النفس، فالأثر الحقيقي للمشروع لا يقتصر على خلق فرصة عمل لصاحب المشروع وزيادة دخله – كما يعتقد الكثيرون- بل يصل إلى أبعد من ذلك بكثير.

الجدول رقم (1): أبرز أبعاد ومؤشرات الدور الاقتصادي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى صاحب المشروع

1. زيادة مستوى دخل صاحب المشروع	2. المساهمة في تحسين مستوى ونوعية سكن صاحب المشروع
3. رفع مستوى مهارات صاحب المشروع	4. رفع مستوى الرفاه لدى صاحب المشروع
5. المساهمة في بناء مهارات صاحب المشروع الإدارية	6. رفع مستوى الإنتاجية لدى صاحب المشروع
7. رفع مستوى الاستهلاك لدى صاحب المشروع	8. المساهمة في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة
9. المساعدة في تسديد القروض والحماية من التعثر	10. المساهمة في زيادة حجم الأصول لدى صاحب المشروع
11. المساهمة في بناء علاقات تجارية مع مختلف الأطراف	12. تقليل مخاطر الفقر على صاحب المشروع
13. المساهمة في تحسين السجل الائتماني لصاحب المشروع	14. تغيير هيكل الموجودات والأصول لدى صاحب المشروع
15. المساعدة في الحصول على التمويل	16. تحسن مستوى الأجهزة المستخدمة وتوفير متطلبات الحياة
17. رفع معدل الادخار وحجم الودائع لصاحب المشروع	18. تغيير هيكل الإنفاق وظهور بنود إنفاق جديدة لدى صاحب المشروع
19. تعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر	20. تحسن مستوى التوجه للسياحة الداخلية لدى صاحب المشروع

من أبرز أبعاد الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى صاحب المشروع تأثير ها على مستوى الدخل والاستهلاك والإنفاق والادخار، ومستوى المعيشة والرفاه والخيارات المتاحة، وحجم وهيكل الأصول والموجودات، ومستوى الخدمات الصحية والتعليمية والسكن.

وقد أشارت دراسة تحليلة أعدها المعهد العربي للتخطيط إلى أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة- التي تم تمويلها من خلال إحدى مؤسسات التمويل الحكومية -أدت إلى آثار اقتصادية إيجابية كبيرة على أصحاب المشروعات، حيث ساهمت في رفع إنتاجية صاحب المشروع خلال ممارسته لعمله في المشروع، ويعزى ارتفاع الإنتاجية إلى تطور مستوى مهاراته الفنية المتعلقة

بالمشروع (مهارات إنتاجية)، وساهمت كذلك في بناء قدراته في مجال الإدارة (مهارات إدارية). وأدت هذه المشروعات كذلك إلى زيادة حجم الأصول لدى أصحاب هذه المشروعات، وإلى زيادة مستوى دخولهم وحجم إنفاقهم الاستهلاكي. ومن الآثار الاقتصادية الإيجابية الأخرى للقروض والمشروعات والتي تظهر على صاحب المشروع دورها البارز في تعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر ، ورفع مستوى الاستهلاك، وبناء علاقات تجارية مع أطراف جديدة، وتقليل مخاطر الفقر، ورفع مستوى الرفاه بشكل عام.

الآثار الاقتصادية للمشروع على مستوى صاحبه تزداد بتحسن أداء المشروع وزيادة أرباحه، وبزيادة عدد أفراد الأسرة العاملين في المشروع والمساهمين في تأسيسه. المشروعات التي تحقق نمواً في عدد العمال و/أو رأس المال والمشروعات التي تحقق نمواً في كلاهما لها آثار اقتصادية إيجابية كبيرة جداً مقارنة بتلك التي لم تحقق نمواً في عدد العمال و/أو في رأس المال أو في كلاهما.

ويتأثر إتجاه وحجم الأثر الاقتصادي للمشروع على مستوى صاحب المشروع بعدة عوامل سيتم دراستها بشكل مفصل لاحقاً، ومن أهمها: (1) أداء المشروع وقدرته على الاستمرار،فكلما كان أداء المشروع أفضل كلما كان الأثر الاقتصادي المتوقع أعلى، والعكس صحيح. (2) النمط الاستهلاكي لصاحب المشروع وتأثير ذلك على أوجه وهيكل الإنفاق ومستوى المعيشة وحجم الخيارات المتاحة. (3) مستوى التوجه نحو الادخار من الدخل المتحقق من المشروع. (4)عبء الإعالة والتزامات صاحب المشروع نحو أسرته. (5) عوامل أخرى تعكس خصائص وأداء المشروع وخصائص صاحب المشروع (مهاراته وقدراته الإدارية والإنتاجية وجديته في العمل والوقت المتاح للمشروع وغيرها من العوامل)، كما سنرى لاحقاً.

2. الأثر الاقتصادي للمشروع على مستوى الأسرة

تشير الدراسات التي تناقش الآثار المتوقعة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى أن أثر هذه المشروعات يتعدى أصحابها ليصل إلى أسرهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أنها تساهم في تشغيل بعض أفراد الأسرة (غير صاحب المشروع)، وتدريب بعضهم، مما يؤدي إلى زيادة دخولهم وقدراتهم ومهاراتهم الفنية والإنتاجية، وإلى تحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية تبعاً لذلك. كما أن بعض أفراد الأسرة قد يساهموا في إدارة أو ملكية وأرباح المشروع إذا ما ساهموا في رأس المال. ومن الجانب الآخر، قد يقوم صاحب المشروع بإنفاق جزء من أرباحه المتأتية من المشروع على أسرته الصغيرة أو أسرته الممتدة، وهذا بدوره يؤدي إلى آثار اقتصادية إيجابية على الأسرة بتعريفاتها المختلفة. وتشمل أبعاد ومؤشرات قياس الأثر الاقتصادي للمشروع الاستثماري على مستوى أسرة صاحب المشروع وأفرادها(غير صاحب المشروع) دوره في خلق فرص عمل لبعض أفراد الأسرة، وزيادة دخل الأسرة- لا سيما

في حال وجود مساهمين في المشروع، ورفع مستوى مهارات العاملين في المشروع من أفراد الأسرة، وتدريب العمالة من داخل الأسرة مما يسهل انتقالها إلى وظائف أخرى أفضل، ورفع مستوى الاستهلاك لديها، والمساهمة في تسديد بعض القروض المترتبة على الأسرة، ومساعدة الأسرة في بناء علاقات تجارية مع أطراف جديدة، وتحسين السجل الائتماني لأي من أفرادها لدى البنوك، ورفع معدل الادخار وحجم الودائع للأسرة، وتعزيز الروح الريادية والعمل لحساب النفس لدى أفرادها، إضافة إلى أبعاد ومؤشرات أخرى، أنظر الجدول رقم (2).

يتمثل الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى أسرة صاحب المشروع بزيادة دخل الأسرة، ورفع مستوى مهارات العاملين في المشروع من أفراد الأسرة، وتدريب العمالة من داخل الأسرة، ورفع مستوى الاستهلاك، والمساهمة في تسديد بعض القروض، وتحسين السجل الائتماني، ورفع معدل الادخار وحجم الودائع، وتعزيز الروح الريادية والعمل لحساب النفس لدى أفرادها.

الجدول رقم (2): أبرز أبعاد ومؤشرات الدور الاقتصادي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى صاحب المشروع

1. زيادة دخل الأسرة -غير صاحب المشروع	2. ظهور أفكار استثمارية جديدة لأي من أفراد الأسرة
3. رفع مستوى مهارات العاملين من أفراد الأسرة	4. المساهمة في زيادة حجم الأصول لدى الأسرة
5. تدريب أفراد الأسرة وانتقالهم إلى وظائف أخرى	6. تقليل مخاطر الفقر على الأسرة
7. رفع مستوى الاستهلاك للأسرة	8. تغيير هيكل الموجودات والأصول لدى الأسرة
9. المساعدة في تسديد الأسرة لالتزاماته وفي الحماية من التعثر	10. خلق فرص عمل لعدد من أفراد الأسرة
11. المساهمة في بناء الأسرة لعلاقات تجارية مع أطراف وجهات جديدة	21. تحسين مستوى الأجهزة المستخدمة وتوفير متطلبات الحياة
13. تحسين السجل الائتماني لأي من أفراد الأسرة	14. تغيير هيكل الإنفاق وظهور بنود إنفاق جديدة لدى الأسرة
15. المساهمة في رفع معدل الادخار وحجم الودائع للأسرة	16. المساهمة في زيادة التوجه للسياحة الداخلية لدى الأسرة
17. تعزيز الروح الريادية لدى أفراد الأسرة	18. زيادة القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية للأسرة
19. تحسين مستوى ونوعية سكن الأسرة	20. توفير احتياطي للاحتياجات المفاجئة والاستثنائية للأسرة
21. المساهمة في رفع مستوى الرفاه لدى الأسرة	22. تعزيز دور المرأة في الأسرة

وفي هذا السياق، أشارت دراسة تحليلة أعدها المعهد العربي للتخطيط إلى أن المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة تساهم وبشكل كبير في رفع مستوى مهارات العاملين من أفراد الأسرة، وتحسين مستوى ونوعية سكن الأسرة، وتعزيز الروح الريادية وتعزيز ثقافة العمل الحر ودخول عالم الأعمال لدى أفراد الأسرة. كما تساهم في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة استفاد منها أفراد الأسرة، وفي بناء الأسرة لعلاقات تجارية مع أطراف وجهات جديدة (تمويلية وغير تمويلة) ، وفي رفع مستوى الرفاه لدى الأسرة بشكل عام، وفي زيادة دخل الأسرة غير صاحب المشروع، ورفع مستوى الاستهلاك للأسرة، وفي تقليل فرص تعرض الأسرة لمخاطر الفقر، وفي تحسين مستوى الأجهزة المستخدمة وتوفير متطلبات الحياة لدى الأسرة، وفي زيادة القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية للأسرة، وفي تغيير هيكل الإنفاق وظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة لدى الأسرة، وفي توفير احتياطي للاحتياجات المفاجئة والاستثنائية للأسرة، وفي خلق فرص عمل للأسرة (تشغيل بعض أفرادها).

ويتأثر مستوى الأثر الاقتصادي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى الأسرة بعدة عوامل أهمها: (1) أداء المشروع وقدرته على الاستمرار (علاقة ايجابية)،فكلما كان الأداء أفضل كلما كان الأثر الاقتصادي المتوقع أعلى والعكس صحيح. (2) عوامل ترتبط بخصائص المشروع أهمها نطاق السوق (سوق منطقة أو سوق محلي أو سوق خارجي)، ودرجة الدقة في اتخاذ القرار الاستثماري (قرار مدروس أو غير مدروس)، وملكية المشروع، حجم المشروع، وعدد الفروع، ونوع وحجم السلع المنافسة لمنتجات المشروع، وعدد العاملين في المشروع من أفراد الأسرة، عمر المشروع. (3) النمط الاستهلاكي للأسرة وعبء الإعالة والقدرة على الادخار. (4) ومصادر الدخل الأخرى للأسرة (5) عوامل ترتبط بصاحب المشروع أهمها دخل صاحب المشروع وحجم مخصصاته للإنفاق على الأسرة والعمر والمهارات الإدارية والفنية والمستوى التعليمي وعدد ساعات العمل ومستوى التفرغ للمشروع ...الخ.

يعتمد الأثر الاقتصادي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى الأسرة على أداء المشروع ونتائجه المالية، وهذه بدورها ترتبط بعوامل أخرى أهمها خصائص المشروع وخصائص الإدارة وحجم التحديات.

3. الأثر الاقتصادي للمشروع على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد

يرى بعض المتخصصين في مجال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتقييم أثرها التنموي أن وجود آثار إيجابية للمشروعات على مستوى صاحب المشروع وعلى مستوى أسرته، يعني حتماً وجود آثار إيجابية على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى المجتمع المحلي. ويعتبر هذا الاعتقاد صحيحاً إلى حد كبير، حيث تعتبر المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حالياً من أبرز اللاعبين

في مجال تنمية المجتمعات المحلية سواء بطريقة مباشرة وغيرمباشرة. إن انتشار هذه المشروعات في منطقة جغرافية معينة يساهم في تنمية هذه المنطقة يعزز التوازن التنموي، ويزيد من فرص العمل المتاحة أمام أبناء المجتمع المحلي، و يساعد في إعادة توزيع الدخل وتقليل التباين في مستويات الدخل في المجتمع، و يساعد في توفير سلع وخدمات بأسعار مناسبة لأبناء المجتمع المحلي ، إضافة إلى مساهمات أخرى كما هو مبين في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3): أبرز أبعاد ومؤشرات الدور الاقتصادي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد

1. المساهمة في تدريب العمالة (من الأسرة او المجتمع المحلي)	2. تقليل المستوردات "الإحلال محل المستوردات"
3. إعادة توزيع وتقليل التباين في الدخل في المجتمع المحلي	4. تعزيز الريادة والتوجه نحو العمل الحر لدى أبناء المجتمع
5. المساهمة في تطوير مشروع آخر قائم	6. دعم الموازنة العامة للدولة "رسوم وضرائب"
7. تشجيع إقامة مشروع جديد "خلق طلب على سلعة "	8. المساهمة في تنمية المنطقة
9. توفيرسلع وخدمات بأسعار مناسبة	10. تقليل الوقت والجهد للحصول على السلعة
11. خلق فرص عمل جديدة لأبناء المجتمع المحلي	12. زيادة الإنتاج الوطني
13. زيادة الصادارت الوطنية	14. تعزيز مستوى التنويع الاقتصادي وزيادة خيارات المستهلك

لا يدرك الكثيرمن المتخصصين الحجم الحقيقي للدور التنموي الذي يمكن أن يلعبه قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد ككل، حيث يقتصر التركيز على مؤشرات مساهمته في التشغيل والإنتاج.

أما بخصوص الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على المستوى الكلي أي مستوى الاقتصاد ككل، يركز الكثير من المتخصيين على متغيرات متداولة كثيرة الاستخدام لكنها عامة، كما هو مبين في الشكل رقم(3). وفي هذا الإطار، لا بد من التأكيد على أن الفهم الدقيق لأبعاد هذا الدور والأثر التنموي للمشروعات على المجتمع المحلي والاقتصاد الكلي يتطلب المزيد من التدقيق والتحليل ليتسنى حصر كافة أبعاده. وعليه، فقد عملت دراسة أعدها المعهد العربي للتخطيط على تحديد كافة المؤشرات التي تعكس الأثر التنموي للمشروعات على المجتمع المحلي والاقتصاد الكلي. وقد أشارت الدراسة إلى أن المشروعات ساهمت بالدرجة الأولى في تعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر لدى بعض أبناء المجتمع المحلي، وفي تقليل الوقت والجهد اللازمين للحصول على السلعة من قبل العملاء في المنطقة. وبالإضافة إلى ما سبق، كان للمشروعات دور مقبول في توفير سلع وخدمات بأسعار مناسبة لبعض فئات المستهلكين، وفي تعزيز مستوى التنويع الاقتصادي وزيادة خيارات المستهلك في المنطقة، وفي زيادة الإنتاج

الشكل رقم 3: أبرز مؤشرات الأثر الاقتصادي على المستوى الكلي

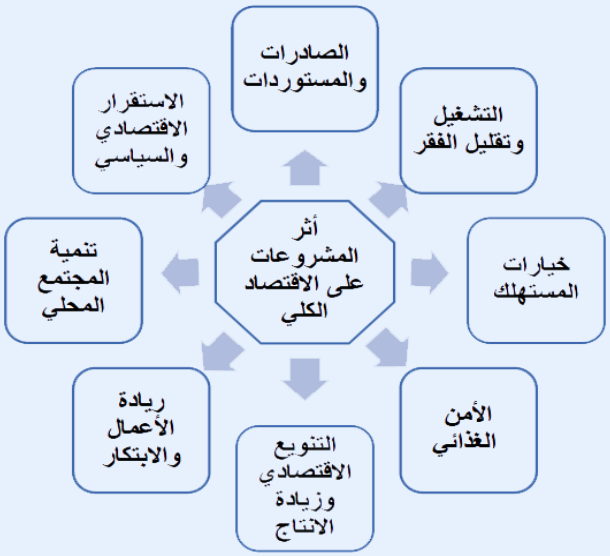

الوطني، وفي تدريب العمالة من خارج أفراد الأسرة، وفي تطوير بعض المشروعات الأخرى القائمة المكملة بسبب ما تمتلكه بعض هذه المشروعات من روابط أمامية وخلفية متينة، وفي خلق فرص عمل جديدة لأبناء المجتمع المحلي، وفي تعزيز دور المرأة في الأسرة، وفي زيادة الإيرادات العامة من خلال الرسوم والضرائب. وفي المقابل، بينت الدراسة أن دور هذه المشروعات في توزيع الدخل وتقليل التباين في مستويات الدخل في المجتمع، وفي إقامة مشروعات جديدة من خلال خلق طلب على سلعة معينة، وفي تقليل المستوردات وزيادة الصادرات كان بسيطاً جداً. مما سبق نستنتج ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام بالمشروعات التي تساهم في زيادة الصادرات وتحل محل المستوردات، وتلك التي تركز على المناطق الأكثر فقراً من أجل تقليل التباين النسبي في مستويات الدخل. وبينت الدراسة أيضاً أن المشروعات قيد الدراسة والتي تمتلكها الإناث ساهمت وبشكل كبير جداً في تعزيز دور المرأة في الأسرة، وزادت من دورها في اتخاذ القرارات الاقتصادية وغير الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، كان أثر المشروعات المملوكة للذكور ذات أثر أقل بكثير حيث أنها قد تكون ساهمت في تشغيل بعض العاطلين عن العمل من أفراد الأسرة أو خارجها. كما بينت وجود تواضع في دور المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قيد الدراسة في تعزيز الميزان التجاري ودعم الموازنة العامة، وتدني في دورها في زيادة الإنتاج الوطني، وهذا يمكن تفسيره من خلال التوزيع القطاعي للمشروعات وتقسيمها حسب الحجم ورأس المال والطاقة الإنتاجية ونطاق السوق.

يؤثر قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حجم النتائج التي تحققها الدولة في مجال تعزيز التوجه نحو العمل الحر، وتوفير سلع وخدمات بأسعار مناسبة لبعض فئات المستهلكين، وتعزيز مستوى التنويع الاقتصادي، وزيادة الإنتاج الوطني، وتدريب العمالة، وتطوير بعض المشروعات الأخرى القائمة، وخلق فرص عمل جديدة لأبناء المجتمع المحلي، وتعزيز دور المرأة في الأسرة، وزيادة الإيرادات العامة من خلال الرسوم والضرائب.

ويتأثر مستوى الأثر الاقتصادي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع المحلي بعدة عوامل يرتبط بعضها بأداء المشروعات وخصائصها وحجم ونوع التحديات التي تواجه هذه المشروعات وبيئة الأعمال ومدى سهولة ممارسة الأعمال وتوفر الخدمات التمويلية وغير التمويلية اللازمة وفي الوقت المناسب. ويرتبط بعضها الآخر بخصائص القائمين على هذه المشروعات، كما سنرى ذلك لاحقاً.

4. مؤشرات الآثار الاجتماعية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تشير الكثير من الدراسات إلى أن الدور الاجتماعي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لا يقل عن دورها الاقتصادي، وهذا ما جعلها واحد من أبرز مرتكزات وأدوات الخطط الاقتصادية والاجتماعية. وإن كانت الكثير من الدراسات تركز على الآثار الاقتصادية، إلا أنه لوحظ مؤخراً ظهور العديد من الدراسات التي تناقش أبعاد ومؤشرات الآثار الاجتماعية لهذه المشروعات وعلى كل المستويات والتي يبينها الشكل رقم (4). ويلاحظ أن الآثار الاجتماعية ترتبط بالأمن الاجتماعي والغذائي للفرد والأسرة، والاندماج الاجتماعي وتقليل فرص انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية، إضافة إلى آثار تتعلق بمستوى الثقة بالنفس واحترام الذات.

لا يقل الدور الاجتماعي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن دورها الاقتصادي سواء مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع، وهذا ما جعلها واحد من أبرز مرتكزات وأدوات التنمية الاجتماعية.

الشكل رقم 4: أبرز أبعاد ومؤشرات الأثار الاجتماعية للخدمات التمويلية وغير التمويلية

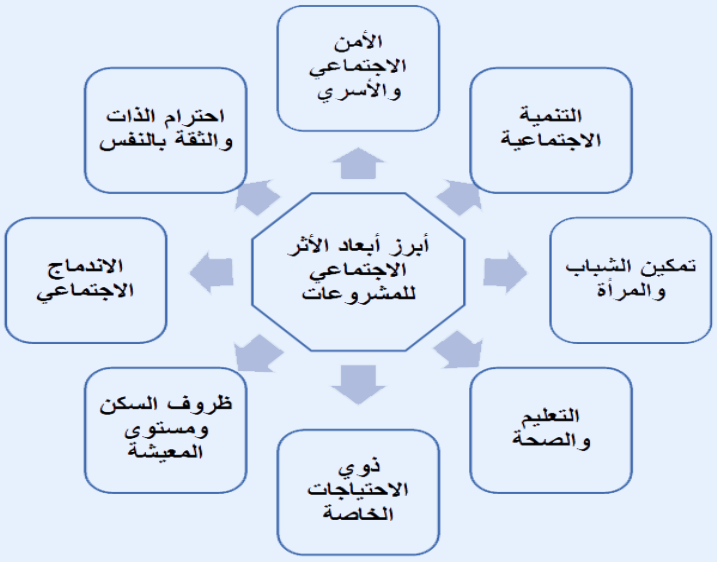

وعلى وجه التحديد، تساهم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في رفع مستوى الأمان الاجتماعي للأسرة، وتوثيق العلاقات الأسرية، وفي التخلص من ثقافة العيب لدى صاحب المشروع وأفراد الأسرة وأبناء المجتمع المحلي، وفي إعلاء قيمة الذات عند صاحب المشروع وأفراد الأسرة وأبناء المجتمع المحلي العاملين في المشروع، وفي رفع مستوى الأمن الغذائي لصاحب المشروع وأفراد الأسرة، والمساهمة في الاندماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع، والتقليل من المشاكل الأسرية، وتقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية، وتراجع بعض الأمراض الاجتماعية. وقد تضمن دراسة أعدها المعهد العربي للتخطيط تحليلاً مفصلاً ودقيقاً لهذه الآثار، كما هو مبين في الجدول رقم (4).

تساهم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في رفع مستوى الأمان الاجتماعي، وتوثيق العلاقات الأسرية، وفي التخلص من ثقافة العيب، وفي إعلاء قيمة الذات، وفي رفع مستوى الأمن الغذائي، والمساهمة في الاندماج الاجتماعي، والتقليل من المشاكل الأسرية، وتقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية، وتراجع بعض الأمراض الاجتماعية

الجدول رقم (4): أبرز أبعاد ومؤشرات الأثر الاجتماعي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

1. رفع مستوى الأمان الاجتماعي للأسرة	2. رفع مستوى العلاقات بين صاحب المشروع وبقية الأسرة
3. رفع مستوى المعيشة للفرد "صاحب المشروع"	4. تعزيز فرص المشاركة في المناسبات الاجتماعية
5. رفع المستوى المعيشي للأسرة	6. الشعور بالاستقلال المالي لصاحب المشروع
7. توثيق العلاقات الأسرية	8. المساهمة في توزيع المسئولية بين قطبي الأسرة "الزوج والزوجة"
9. المساعدة في التخلص من ثقافة العيب	10. رفع مستوى الثقة بالنفس
11. المساعدة في إعلاء قيمة الذات عند صاحب المشروع	12. تعزيز دور المرأة في الأسرة وفي التنمية
13. رفع مستوى الأمن الغذائي على مستوى الفرد "صاحب المشروع"	14. رفع مستوى احترام الذات
15. رفع مستوى الأمن الغذائي على مستوى الأسرة	16. مستوى التحاق أفراد الأسرة بالمدارس
17. المساعدة في الاندماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع	18. تحسين مستوى وظروف السكن
19. العمل على توفير سلع للطبقة الفقيرة من المجتمع	20. المساعدة في المشاركة في نشاطات وجمعيات تعاونية وخيرية
21. تقليل من المشاكل الأسرية	22. المساعدة في دعم واحد أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة
23. المساهمة في الزواج وتكوين أسره	24. رفع مستوى واحد أو أكثر من كبار السن في الأسرة
25. تعزيز علاقات صاحب المشروع مع العملاء والموردين	26. تحسين المكانة الاجتماعية للأسرة في المنطقة
27. بناء صداقات جديدة ونافعة	28. تحسين المكانة الاجتماعية للفرد "صاحب المشروع" في المنطقة
29. تقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية	30. زيادة مساهمة المرأة في نفقات الأسرة
31. تراجع بعض الأمراض الاجتماعية	32. زيادة القدرة على اتخاذ القرارات الاجتماعية للاسرة

وأفادت هذه الدراسة بأن المشروعات ساهمت في إعلاء قيمة الذات ورفع مستوى المعيشة، رفع مستوى الثقة بالنفس ورفع مستوى احترام الذات والتخلص من ثقافة العيب و تقليل أوقات الفراغ وتبعاتها السلبية ورفع مستوى الأمن الغذائي لصاحب المشروع. كما ساهمت في الاندماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع، وتعزيز علاقات صاحب المشروع مع العملاء والموردين، وتحسين المكانة الاجتماعية لصاحب المشروع في المنطقة، وتعزيز دور المرأة في الأسرة وفي التنمية، و تعزيز الشعور بالاستقلال المالي لدى صاحب المشروع. أما الآثار الاجتماعية للمشروعات قيد الدراسة على مستوى الأسرة فقد تضمنت تحسن مستوى التوجه للتعليم وتحسن المستوى التعليمي، وزيادة قدرة الأسرة على اتخاذ القرارات الاجتماعية ، وتحسين مستوى وظروف سكن الأسرة، ورفع مستوى واحد أو أكثر من كبار السن في الأسرة، والتقليل من المشاكل الأسرية، ورفع مستوى الأمان الاجتماعي للأسرة، وتوثيق العلاقات الأسرية، ورفع المستوى

المعيشي للأسرة. وإضافةً لما سبق، ساهمت المشروعات في تغطية تكاليف زواج أحد أفراد الأسرة وتكوين أسرة، وتعزيز مستوى التشارك في تحمل المسئولية بين قطبي الأسرة. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الآثار الاجتماعية للمشروعات الممولة على مستوى الفرد والأسرة ستنعكس إيجابياً على المجتمع، إلا أن هناك بعض الآثار الأخرى على مستوى المجتمع التي يتحتم ذكرها أهمها دور المشروعات في تراجع بعض الأمراض الاجتماعية، زيادة فرص المشاركة في المناسبات الاجتماعية، وتعزيز دور المرأة في الأسرة وفي التنمية، وتحسين مستوى المعيشة لواحد أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة. واستكملاً للتحليل ولبيان العلاقة بين مؤشر الآثار الاجتماعية وبعض خصائص المشروع بينت الدراسة أن المشروعات التي تم دراستها وتقييمها بشكل جيد قبل اتخاذ القرار الاستثماري وأعدت لها دراسة جدوى تفصيلية دقيقة، والمشروعات التصديرية التي تبيع جزء من منتجاتها في الأسواق الخارجية، والمشروعات التي يمتلكها مجموعة من الأشخاص سواء من داخل الأسرة أو من خارجها وليست فردية، والمشروعات الصغيرة مقارنةً بالمشروعات المتناهية الصغر، والمشروعات التي تعمل من خلال أكثر من فرع وتمتاز باتساع نطاق السوق والحصة السوقية، والمشروعات التي حصلت على عدد من خدمات الدعم الفني وتطوير الأعمال مقارنةً بتلك التي لم تحصل على دعم فني كان لها آثار اجتماعية أعلى من غيرها من المشروعات قيد الدراسة.

ثانياً: محددات الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يعزز العرض السابق لمؤشرات الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حقيقة مفادها أن هذه المشروعات "وسيلة وليست هدف"، لذا فإن قيام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بدعم جهود تأسيس وتشغيل وتطوير هذه المشروعات يأتي في ضوء رغبتها بإحداث أثر اقتصادي واجتماعي على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد ككل. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل بالضرورة أن يكون لهذه المشروعات أثراً ايجابياً؟ وهل تحقق جميع جميع هذه المشروعات نفس الأثر على أصحابها أو أسرهم أو المجتمع المحلي أو الاقتصاد الوطني؟ بالطبع لا ، فليس من المتوقع أن تترك هذه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في بلد ما باختلاف أحجامها وقطاعاتها ونشاطاتها وأساليب الإنتاج فيها نفس الأثر الاقتصادي والاجتماعي، ولكن لماذا؟ هناك عدد من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم واتجاه الأثر التنموي لهذه المشروعات، ومن أهمها الظروف الاقتصادية العامة المحلية والاقليمية والدولية، والعوامل التي تتعلق بخصائص المشروعات وبأداءها وخصائص القائمين عليها وحجم التحديات التي تواجهها، أنظر الشكل رقم (5). وعليه، فإن دراسة خصائص القائمين على المشروعات وخصائص المشروعات ومستوى أدائها، وكذلك التعرف على التحديات التي تواجها ومدى قوة هذه التحديات، يجعل عملية

التحليل التفصيلي للآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات أسهل وأكثر عمقاً ودقة وموضوعية. كما يساعد في الوصول إلى نتائج دقيقة ومفيدة وتوصيات مدروسة ومدعمة بالمبررات.

الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتأثر بالظروف الاقتصادية العامة المحلية والإقليمية والدولية، وبخصائص المشروعات وبأداءها وخصائص القائمين عليها وحجم التحديات التي تواجهها، وبنوعية الخدمات التمويلية وغير التمويلية المقدمة لها وبيئة الاستثمار ورشادة القرارات الاستثمارية وعوامل أخرى عديدة.

الشكل رقم 5: أبرز محددات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخدمات التمويلية وغير التمويلية

1. علاقة خصائص المشروع وأداءه بأثره التنموي الاقتصادي والاجتماعي على كل المستويات

تشير العديد من الدراسات إلى العلاقة الوثيقة بين بعض خصائص المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من جهة وأداء هذه المشروعات من جهة أخرى، وبينت بعض الدراسات تأثير مستوى أداء هذه المشروعات على أثرها التنموي على مختلف المستويات (صاحب المشروع والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد). ومن أبرز خصائص المشروع التي قد تؤثر بأداءه وتؤثر بالتالي في أثره التنموي: (1) حجم المشروع (متناهي الصغر أو صغير أو متوسط). (2) عدد الفروع. (3) الشكل القانوني وعدد الشركاء (من الأسرة أو خارجها). (4) أسلوب التوزيع (التجزئة أو الجملة أو كلاهما). (5) نوع ومصدر المنافسة

التي يواجهها (منافسة من سلع محلية و/أو أجنبية). (6) القطاع والنشاط الإنتاجي (صناعي، زراعي، تجاري، خدمي). (7) نطاق السوق (تصديري أو غير تصديري). (7) المستوى التكنولوجي وجودة وكفاءة الإنتاج. (8) رشادة القرارات الاستثمارية والإدارية في مختلف مراحل دورة حياة المشروع. (9) مخصصات التسويق والتطوير والتدريب. (10) عمر المشروع. (11) حجم رأس المال. ويلخص الشكل رقم (6) هذه الخصائص وغيرها من المؤشرات.

الشكل رقم 6: تأثير خصائص المشروع على أداءه وأثر المشروع على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع

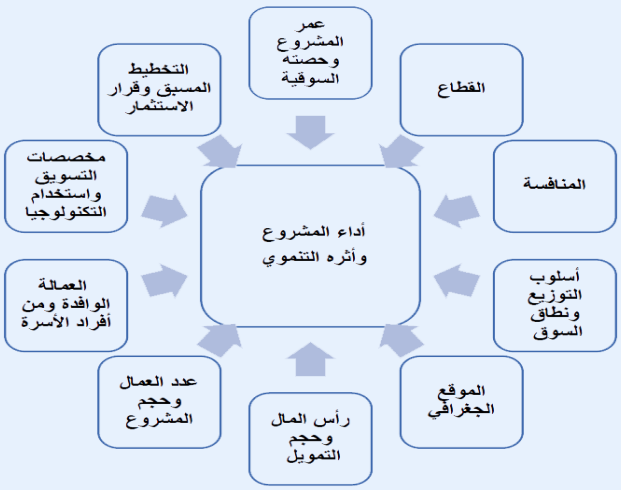

يؤثر كل من حجم المشروع عدد وفروعه، والشكل القانوني وعدد الشركاء من الأسرة أو خارجها، و أسلوب التوزيع ، ونوع ومصدر المنافسة التي يواجهها، والقطاع والنشاط الإنتاجي الذي يعمل به، ونطاق السوق، والمستوى التكنولوجي وجودة وكفاءة الإنتاج، وحجم مخصصات التسويق والتطوير والتدريب، وعمر المشروع، وحجم رأس المال في حجم الدور التنموي لهذا المشروع.

وفي هذا الإطار، نشير إلى أنه كلما كان أداء المشروع أفضل وأصبح قادراً على الاستمرار، فإن الأثر التنموي لهذا المشروع سيكون أكبر ويتصف بالاستمرارية أيضاً، والعكس صحيح. عندما يتعرض المشروع لبعض التحديات التي تؤثر في أداءه المالي والإنتاجي، فإن ذلك حتماً سيؤثر في دوره التنموي على كافة المستويات لا سيما إذا استمر الأداء في التراجع ولمدة زمنية طويلة. وفي هذا السياق، فقد توصلت دراسة أعدها المعهد العربي للتخطيط إلى مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بعلاقة

خصائص المشروعات بحجم الدور التنموي لهذه المشروعات وذلك على النحو التالي: (1) المشروعات التي يمتلكها عدد من أفراد الأسرة هي الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، مقارنةً مع المشروعات التي يمتلكها فرد واحد من أفراد الأسرة. وكانت المشروعات التي يشارك في ملكيتها أفراد من خارج الأسرة هي الأقل تأثيراً. وهذا يعني أهمية دعم المشروعات العائلية والتمويل الجماعي ولكن وفقاً لشروط محددة وواضحة تضمن النتائج.(2) تزداد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروع مع زيادة حجمه مقاساً بعدد العمال أو رأس المال أو كليهما، حيث كانت الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة أكبر من نظيرتها في حالة المشروعات المتناهية الصغر. (3) هناك علاقة طردية بين قدرة المشروع على النمو وحجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت المشروعات التي حققت نمواً في كل من رأس المال وعدد العمالة هي الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، تلتها المشروعات التي حققت نمواً في عدد العمال، ثم المشروعات التي حققت نمواً في رأس المال فقط، فالمشروعات التي حققت نمو في رأس المال أو عدد العمال. (4) تؤثر المنافسة الأجنبية التي تتعرض لها منتجات المشروعات قيد الدراسة سلباً في أداء هذه المشروعات وحجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لها، حيث تبين أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التي لا تتعرض لمنافسة من سلع وخدمات أجنبية كانت أعلى وبشكل واضح. (5) الدور التنموي للمشروعات الصناعية هو الاعلى مقارنةً مع القطاعات الأخرى وبفروقات واضحة، وجاءت المشروعات الخدمية في المرتبة الثانية، ثم المشروعات التجارية، وأخيراً المشروعات الزراعية. (6) الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التي تم تأسيسها على أسس علمية وبالاعتماد على دراسات جدوى وتقييم علمي كانت أعلى من الآثار المترتبة على المشروعات التي لم تستند على دراسات جدوى وتحليل معمق لربحيتها. (7) المشروعات التي استفادت من بعض خدمات الدعم الفني كانت أكثر تأثيراً ، مقارنةً مع المشروعات التي لم يستفيد من هذه الخدمات. (8) ساعد اتساع نطاق السوق وتعدد فروع المشروعات في زيادة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات. ولتأكيد دقة النتائج السابقة، عمدت الدراسة إلى حساب معامل الارتباط بين مؤشرات الأثر (مؤشر الآثار الاقتصادية على صاحب المشروع، ومؤشر الآثار الاقتصادية على الأسرة، مؤشر الآثار الاقتصادية على الاقتصاد والمجتمع المحلي، مؤشر الآثار الاجتماعية) وبعض خصائص المشروعات، وظهرت النتائج التالية: (1) وجود علاقة طردية (موجبة) بين مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية وبين كل من عمر المشروع وعدد العمال عند التأسيس وعدد العمال حالياً، وعدد أفراد الأسرة العاملين في المشروع، وعدد الإناث العاملات في المشروع،وحجم رأس المال الحالي للمشروعات. (2) وجود علاقة عكسية (سالبة) بين عدد العمال الوافدين وبين

مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الأسرة، وهذا شيء منطقي ومتوقع حيث يحرم أفراد الأسرة من تحقيق مكاسب إضافية من المشروع.

المشروعات التي تحقق نمواً في عدد العمال و/أو رأس المال، والمشروعات التي تحقق نمواً في كلاهما كان لها آثاراً اقتصادية إيجابية على أعلى بكثير مقارنة بتلك التي لا تحقق نمواً في عدد العمال و/أو في رأس المال أو كلاهما.

ومن جانب آخر، توصلت دراسة إلى نتائج في هذا السياق أهمها: (1) ارتفعت الآثار الاقتصادية للمشروعات على أسرة صاحب المشروع في حالة المشروعات التي تم اتخاذ قرار تأسيسها بشكل عقلاني ورشيد وبناء على دراسات جدوى تفصيلية ودقيقة، مقارنةً مع المشروعات التي لم يتم إعداد دراسات جدوى حقيقية لتقييمها خلال مرحلة ما قبل التأسيس. (2) كانت الآثار الاقتصادية على أسرة صاحب المشروع في حالة المشروعات غير التصديرية أعلى من نظيرتها في المشروعات التصديرية. (3) تركت المشروعات التي يمتلكها عدد من أفراد الأسرة (وليس فرداً واحداً) آثاراً اقتصادية كبيرة جداً مقارنةً بالمشروعات الفردية والمشروعات التي يساهم في ملكيتها أفراد من خارج الأسرة. (3) يزداد الأثر التنموي مع عدد الفروع العاملة ومع زيادة نطاق السوق، ومع تحسن مستوى الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي يحصل عليها المشروع. (5) أدت المنافسة من بعض المنتجات الأجنبية التي واجهتها بعض المشروعات قيد الدراسة إلى آثار سلبية على أدائها ونتائجها المالية، الأمر الذي أدى إلى تواضع الآثار الاقتصادية لهذه المشروعات على مستوى الأسرة.

هناك علاقة طردية بين حجم المشروع وحجم الآثار الاقتصادية والمكاسب التي يحققها صاحب المشروع، حيث كان مؤشر الأثر للمشروعات الصغيرة أعلى من نظيره للمشروعات المتناهية الصغر. وقد يعزى ذلك لارتفاع حجم الإنتاج ورأس المال وعدد العمال ونطاق السوق والقدرة التنافسية والحصة السوقية وأسلوب الإنتاج والقدرات التسويقية بالنسبة للمشروعات الصغيرة مقارنةً بالمشروعات المتناهية الصغر.

2. علاقة خصائص صاحب المشروع بأداء المشروع بأثره التنموي الاقتصادي والاجتماعي

تتعلق خصائص صاحب المشروع أو القائمين عليه بعدد من المتغيرات أهمها العمر وسنوات الخبرة والجنس والحالة الاجتماعية وطبيعة العمل (إداري و/أو فني) وساعات العمل الأسبوعية والمستوى التعليمي، مستوى التفرغ للعمل في المشروع وغيرها من الخصائص، إضافة إلى عدد الخدمات التمويلية (القروض) وغير التمويلية التي حصل عليها. يكتسب هذا الجزء أهمية كبيرة كونه يناقش ويحلل العديد من المؤشرات والمتغيرات التي تعكس خصائص المستجيبين لا سيما تلك التي تؤثر -ولو بشكل بسيط- في أداء المشروع بشكل مباشر، وتؤثر في مكاسب

ومنافع وأثر هذا المشروع على مختلف المستويات (الفرد والأسرة والاقتصاد والمجتمع المحلي). وفي إطار توضيح ما سبق، يمكننا القول أن بعض خصائص أصحاب المشروعات ذات تأثير إيجابي على أداء المشروعات، وتساعد نتيجة لذلك في تعزيز أثر هذه المشروعات ودورها التنموي. وفي المقابل، قد تؤثر بعض الخصائص على أداء المشروعات سلباً، وتقلل بالتالي من دوره التنموي وأثره على على كل المستويات، أنظر الشكل رقم (7).

الشكل رقم7: تأثير خصائص صاحب المشروع في أداء المشروعات ودورها التنموي

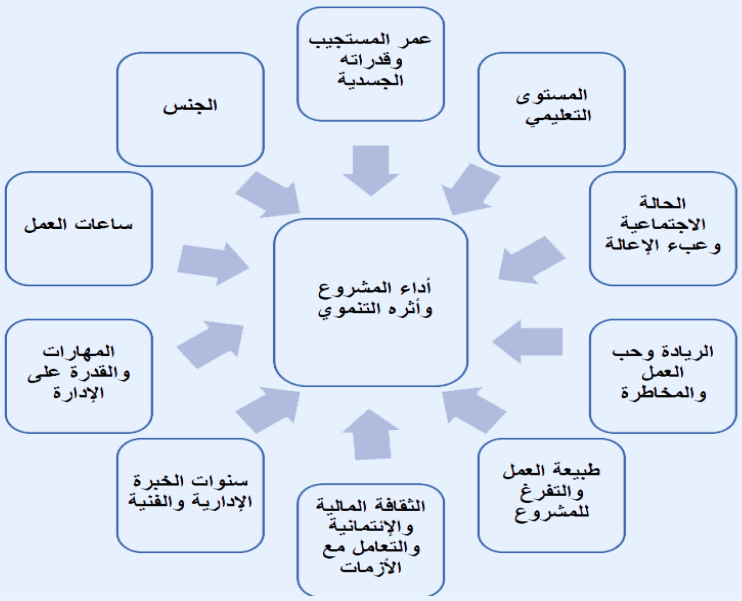

بعض خصائص أصحاب المشروعات ذات تأثير إيجابي على أداء المشروعات، وتساعد تبعاً لذلك في تعزيز أثر هذه المشروعات ودورها التنموي. وفي المقابل، قد تؤثر بعض الخصائص على أداء المشروعات سلباً، وتقلل بالتالي من دوره التنموي وأثره على على كل المستويات.

وفي هذا السياق، وضحت دراسة تحليلة نوع العلاقة بين خصائص أصحاب المشروعات والآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات. وتضمنت نتائج الدراسة ما يلي: (1) كانت الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات الذكور مقاربة تماماً للآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات الإناث، وهذا يعني أن جنس رائد العمل قد لا يؤثر بحجم الأثر التنموي لمشروعه. (2) المشروعات التي تدار من قبل أصحابها، والمشروعات التي يمتلك أصحابها مهارات فنية إضافة إلى المهارات

الإدارية الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وفي المقابل، كانت المشروعات التي تدار من قبل من يمتلكون مهارات فنية فقط الأقل تأثيراً. (3) كانت المشروعات التي تفرغ أصحابها للعمل فيها وإدارتها بشكل كامل الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي وعلى كافة المستويات. (4) يؤثر المستوى التعليمي لأصحاب المشروعات بشكل بسيط في حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات، وكانت المشروعات التي يحمل أصحابها درجة البكالوريوس هي الأكثر تأثيراً وعلى كافة المستويات. واستكمالاً لتحليل العلاقة بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات فقد عملت الدراسة على حساب معامل الارتباط بين مؤشرات الأداء الأربعة (مؤشر الآثار الاقتصادية على صاحب المشروع، ومؤشر الآثار الاقتصادية على الأسرة، مؤشر الآثار الاقتصادية على الاقتصاد والمجتمع المحلي، مؤشر الآثار الاجتماعية) وبعض خصائص صاحب المشروع،وتبين ما يلي: (1) وجود علاقة طردية (موجبة) بين عمر صاحب المشروع وحجم الأثر التنموي للمشروع، أي أنه كلما زاد عمر صاحب المشروع فإن مؤشر الأثر سيزداد، والعكس صحيح. إن ارتفاع العمر قد يعكس زيادة في الخبرة والمستوى التعليمي والمهارات وغيرها من الخصائص التي تجعل مؤشر الأثر أعلى. (2) تزداد الآثار الاقتصادية والاجتماعية مع زيادة سنوات الخبرة في مجال عمل المشروع أو في المشروع نفسه، وهذا يعكس مستوى المهارات الفنية والإدارية والإنتاجية.

إن توفر الروح الريادية وتفرغ صاحب المشروع للعمل في المشروع بشكل كامل لتنفيذ مهام إدارية أو فنية في المشروع الذي يمتلكه، وتوفر المهارات الإدارية والفنية لديه يؤدي إلى زيادة الآثار الاقتصادية للمشروعات.

3. علاقة حجم التحديات التي تواجه القطاع بالأثر التنموي لهذه المشروعات

تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والدول النامية -على حد سواء-مجموعة من التحديات والمعوقات التي تحد من معدلات تأسيسها ونموها وتطورها، كما تؤثر في حجم دورها الاقتصادي والاجتماعي. وتختلف هذه التحديات والمعوقات بشكل بسيط من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة، ومن مشروع إلى آخر داخل القطاع الواحد، ومن فترة زمنية إلى أخرى تبعاً للدورة الاقتصادية والتقلبات والأزمات الاقتصادية والمالية غير المتوقعة. كما تختلف وفقاً لكل مرحلة من مراحل عمر المشروع. وعلى رغم ما يقال عن الإختلافات في هذه المعوقات، فإن هناك بعض المشاكل والمعوقات التي تعتبر موحدة وعامة ناجمة عن القيود المختلفة المفروضة على تلك المشروعات والمتواجدة في البيئة الخارجية المحيطة. وكما هو الحال في تشابه الدور التنموي لهذه المشروعات في مختلف الدول، فإن ثمة تشابه في نوع وطبيعة التحديات التي توجه هذه المشروعات ولكن خطورة هذه التحديات وترتيب أوزانها النسبية وتبعاتها قد تختلف من دولة إلى أخرى.

وقد أبرزت العديد من الدراسات أهم التحديات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والنامية، حيث خلصت هذه الدراسات إلى تحديد مجموعة من التحديات كان من أهمها ارتفاع تكلفة رأس المال، وارتفاع معدلات التضخم وتأثير ذلك على تكاليف الإنتاج، ومشكلة الحصول على التمويل، والتحديات المتعلقة بالإجراءات الحكومية وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال، والضرائب، وحجم السوق والمنافسة، وندرة المواد الأولية. وقد خصصت بعض الدراسات لتحليل التحديات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في الدول العربية (مع الانتباه إلى وجود تباين في حجم وترتيب هذه التحديات من دولة إلى أخرى)، وقد حددت الكثير من هذه الدراسات أبرز هذه التحديات على شكل مجموعات لتشمل: (1) معوقات تتعلق بالتمويل (2) معوقات تتعلق بنقص المعلومات (3) المعوقات المتعلقة بتوفير مدخلات الإنتاج بما فيها الأيدي العاملة المحلية (4) معوقات تتعلق بالسوق والمنافسة وضعف العمليات التسويقية (5) معوقات تتعلق بالبيئة التنظيمية والقانونية (6) المعوقات الإدارية والمؤسسية (7) معوقات تتعلق بضعف دور المؤسسات الحكومية المعنية بهذه المشروعات (8) معوقات تتعلق بضعف التوجه نحو الريادة وضعف التوجه للإبتكار والعمل الحر. ويبين الجدول رقم (5) ملخص بأبرز التحديات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بمختلف مستويات النمو فيها والتي تضمنتها العديد من الدراسات في هذا المجال.

تعتبر مشكلة الحصول على التمويل والحصول على الدعم الفني وصعوبة الوصول إلى الأسواق ونقص المعلومات وبيئة الاستثمار من أبرز معوقات نمو المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (5) : ملخص لأبرز التحديات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتؤثر في إدائها وأثرها التنموي

1. الأداء الاقتصادي الكلي وموسمية الإنتاج	2. معوقات تتعلق بضعف عملية التسويق
3. معوقات تتعلق بصغر حجم السوق المحلي	4. معوقات تتعلق بتوفر مدخلات الإنتاج
5. صعوبة الحصول على التمويل بأنواعه المختلفة	6. الإجراءات البيروقراطية في المعاملات الحكومية
7. عدم توفر خدمات الدعم الفني اللازمة	8. الضرائب والرسوم بشكل عام
9. صعوبة الحصول على الدعم الفني بكافة أشكاله	10. ارتفاع معدل دوران العاملين في المشروع
11. الاحتكار والتضخم	12. غياب الدعم الحكومي والحوافز وسياسات التشجيع
13. انتشار ظاهرة التجارة المستترة	14. صعوبة لوصول إلى الأسواق الخارجية
15. قلة المؤسسات المحلية والدولية التي تقدم الدعم	16. معوقات تتعلق بإدارة المشروع
17. عدم وجود تشريعات واضحة خاصة بالقطاع	18. الأحداث السياسية الإقليمية والدولية
19. صعوبة الحصول على الخدمات الحكومية	20. معوقات ذات طابع اجتماعي أو ديني
21. معوقات تتعلق بأسعار مدخلات الإنتاج	22. معوقات تتعلق بتكنولوجيا الإنتاج
23. صعوبة الوصول إلى السوق المحلية	24. المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية

وتجدر الإشارة إلى أن حجم ونوع التحديات يتأثر بمدى حصول المشروع على ما يحتاجه من خدمات الدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال، كما يتأثر بمدى دقة القرار الاستثماري ودقة دراسة الجدوى (مرحلة التأسيس). ومن أجل تعزيز مستوى التحليل، فقد قامت دراسة باحتساب معامل الارتباط بين مؤشرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية المشروعات وبعض المؤشرات الأخرى وهي مؤشر حجم التحديات التي تواجه المشرروعات (يقيس قوة التحديات التي تواجهها المشروعات) وقد تبين وجود علاقة عكسية (سالبة) بين مؤشر الآثار الاقتصادية والاجتماعية وبين مؤشر حجم التحديات، بمعنى كلما تعرض المشروع لمزيد من التحديات، فإنه من المتوقع أن تقل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا المشروع وعلى كل المستويات. لذا لا بد من تحديد دوري ودقيق للتحديات التي تواجه المشروعات والمساهمة في تذليل هذه التحديات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

هناك تشابه في أبعاد الدور التنموي لهذه المشروعات في مختلف الدول، كما أن هناك ثمة تشابه في نوع وطبيعة التحديات التي توجه هذه المشروعات، ولكن قوة هذه التحديات وتبعاتها قد تختلف من دولة إلى أخرى.

4. عوامل الأخرى تؤثر في الدور التنموي للمشروعات

إضافة إلى ما سبق، يتأثر أداء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وأثرها التنموي على كافة مستويات التحليل بعدد من العوامل منها – على سبيل المثال: (1) سهولة الحصول على التمويل في جميع مراحل المشروع و/أو في حالة الأزمات وفي الوقت المناسب، ونوعية الخدمات غير التمويلية المقدمة من الجهات ذات العلاقة. (2) عوامل تتعلق بهيكل السوق وحدة المنافسة. (3) الظروف الاقتصادية الإقليمية والعالمية(4) عوامل تتعلق بالعمالة وبجدية صاحب المشروع. (5) مستوى انتشار مؤسسات التمويل وسعيها على الوصول إلى الفئات المستهدفة. (6) ومدى متابعة مؤسسات التمويل للاحتياجات التمويلية للمشروعات، وحجم ونوع التمويل الممنوح وهيكل التمويل، والتقييم الدوري لأداء المشروع ومعالجة الاختلالات. (7) بيئة الأعمال وحرية التجارة ومستوى الحوافز وغيرها. وفي إطار التركيز على خدمات الدعم الفني بشكل عام والتدريب على أداء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي، أشارت دراسة أن للتدريب أثراً فاعلاً على نمو وربحية المشروعات من خلال دور التدريب في تطوير مهارات وقدرات أصحاب هذه المشروعات والعاملين فيها، قد انعكس بشكل واضح على قدرة وفاعلية المشاركين على إدارة العمليات الإنتاجية في مشروعاتهم بشكل أفضل، وكان لبرامج التدريب فاعلية ظهرت في قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها على توظيف ما تعلموه من مهارات في هذا

المجال، وأن هناك إدراكاً لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها لأهمية الاستثمار في التدريب من أجل تطوير قدرات مشروعاتهم ومهاراتهم في مجال إدارة المشروعات، وفي صقل مهارات المشاركين في مجال الإدارة مما أثر بدوره على زيادة أرباح المشروع.

ثالثاً : الخلاصة

أكدت تجارب الكثير من الدول المتقدمة إلى أن المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لعبت دوراً بارزاً في إنجاز ما حققته هذه الدول من نمو وتطور وإزدهار، ويتمثل الدور الذي تلعبه هذه المشروعات بمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى كل المستويات. وعلى الرغم أن مؤشرات الأثر التنموي لهذه المشروعات تظهر في أغلب الدراسات والتقارير كمؤشرات كلية تغطي الاقتصاد ككل، إلا أن لها أثراً تنموياً على صاحب المشروع والقائمين عليه وعلى مستوى أسرهم والمجتمع المحلي. ويتأثر حجم الدور التنموي لهذه المشروعات بعوامل عديدة تتعلق بالظروف الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية وبيئة الأعمال وخصائص المشروعات والقائمين عليها وحجم التحديات التي تواجهها. إن الأهم من قياس وتحديد

مطالبة قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدور أكبر في التنمية -وإذا ما أردنا الوصول على افضل النتائج- لا بد أن يسبقه توفير البيئة المناسبة لزيادة مؤشر الريادة وتيسير تأسيس هذه المشروعات، وتوفير الظروف المواتية لإتمام مراحل البناء والتشغيل بشكل جيد، وتوفير مقومات النمو والتطور لهذه المشروعات.

حجم الأثر التنموي لهذه المشروعات هو اتخاذ كل ما يلزم من إصلاحات وإجراءات لتعزيز هذا الدور وعلى كل المستويات، وهذا يتطلب جهوداً منظمة ومدروسة ومستمرة تنفذ من خلال استراتيجية واقعية.

ولكن، إن أي استراتيجية خاصة بتنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لابد وأن تتضمن سياسات وبرامج وإجراءات وتدخلات تضمن تعظيم الآثار الاقتصادية لهذه المشروعات، وهذا لن يتحقق بمجرد صياغة الاستراتيجية وطباعتها، بل يحتاج إلى أهداف واضحة وآليات عمل قابلة للتطبيق، وأنظمة متابعة من قبل مختلف الجهات ذات العلاقة. كما يتطلب متابعة دورية لكافة التحديات التي تعيق نمو هذه المشروعات وتؤثر في أدائها وفي حجم دورها التنموي والعمل على معالجتها بشكل جذري.

المراجع العربية

المعهد العربي للتخطيط، تقييم أثر الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل في المملكة الاردنية الهاشمية على مستوى المستفيدين، 2017.

إيهاب مقابله، الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، سلسلة جسر التنمية، العدد (122)، مارس 2015.

التميمي، راشد فؤاد مجيد. مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني، مجلد مؤتمر الاقتصاد السابع جامعة اليرموك،2007.

جامعة عين شمس، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة : دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، ، جمهورية مصر العربية،2010.

ماهر المحروق وايهاب. المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها، مركز المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، الأردن، مايو/ 2006.

ايهاب مقابله، بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المعهد العربي للتخطيط، 2014.

عاصم عبد النبي أحمد البندي، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر أنموذجاً، غير محدد.

بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية «التجربة السورية»، جلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 22 - العدد الثاني، 2006.

المراجع الأجنبية

Copestake, J., Bhalotra, S., and Johnson, S. 2001. Assessing the Impact of Microcredit: A Zambian Case Study. The Journal of Development Studies, Vol.37, No.4,pp(81-100).

Dahi Emine, (2012), “Financial Challenges That Impede Increasing the Productivity of SMEs in Arab Region”, Journal of Contemporary Management, Article ID: 1929-0128-2012-02-17-16.

IFC (2012), “Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance.“

Magableh, Ihab (2009), "Economics of Microfinance and SMEs in Jordan", VDM Verlag Publishing Company, Germany.

Magableh, Ihab (2009), "Entrepreneurship and SMEs: Their Role in Reducing Unemployment in The Arab Countries", A Paper Presented in The Conference "The First International Conference in Entrepreneurship", Saudi Arabia, Oct 25-26.

Magableh, Ihab (2012) "Stimulating the Role of SMES in Reducing Unemployment in The GCC Countries: Business Environment and Quality of Jobs", A Paper Presented in the 5th Economic Conference Held by Oman Economic Association in Oman during the period 7-8 January 2012.

Grisejda Myslimi , Krisdela, Kaçani, Impact of SMEs in economic growth in Albania, European Journal of Sustainable Development (2016), 5, 3, 151-158.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون

فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجادب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون
حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والرابع والثلاثون
الدول العربية وتنويع الصادرات	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والثلاثون
الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسادس والثلاثون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 (965)24843130 : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: